مشكلة الفلاح فى مصر

مشكلة الفلاح فى مصر ... وما أكبرها ...

فطعامه الذى لا يسمن ولا يغنى من جوع مشكلة ...

ومشربه الريق الملوث مشكلة ...

ومسكنه الذى لا يليق بالحيوان مشكلة ...

ولباسه الرث الخلق مشكلة ...

وصحته التى تحالفت عليها الأمراض مشكلة ...

فالفلاح هو مجموعة لمشاكل متشعبة النواحى ، متباينة الألوان ، ولكنها تفجرت كلها من ينبوع واحد . ضآلة كسبه ، ورقة حاله ، وشدة فقره ...

الفلاح ٨٠ ٪ من عدد السكان : ومصر مهد الزراعة ، وموطن الفلاح ، ومنه تتكوّن الأغلبية الساحقة من السكان ، إذ يبلغ مجموع فلاحى مصر بالنسبة لمجموع السكان العام ثمانين فى المائة ، فهو إذاً مصر إلا قليلا . فمشكلة الفلاح هى فى الواقع مشكلة مصر ؛ وسعادته وهناءته ، سعادة مصر وهناؤها ، وشقاؤه ومحنته ، شقاء مصر ومحنتها ، ومن هنا كانت مشكلة الفلاح فوق كل المشاكل اعتباراً . وكان أمرها فى طليعة الأمور التى يجب الإكباب على معالجتها بحكمة ، وبدون إمهال ولا إهمال ، خصوصاً بعد أن أرهف سمعه ، وفتح عينه ، ما يتراءى إليه من وقت لآخر ، عما عزمت الحكومات المتعاقبة على إنشائه من أجله ، من مشروعات كبيرة الجدوى ، وبالغة الأثر فى حياته الاجتماعية ، ثم مرت الأيام والسنون ، وهو لا يزال على الرغم مما سمع فقيراً عارياً جائعاً حتى أصبح يحتمل الحياة نافراً برماً ، وليس مثل النفور والتبرم مصدراً للقلق وعدم الاستقرار ...

المحاضرة التى ألقاها حضرة صاحب السعادة جلال فهيم باشا وكيل وزارة الزراعة الأسبق فى قاعة يورت التذكارية بدعوة من الجامعة الأمريكية .

فإذا أردنا لكنانة الله فى أرضه ، الأمن والطمأنينة والاستقرار ، فليكن حل مشكلة الفلاح واجبنا الأول ، وشغلنا الشاغل ، لأن للصبر الذى اشتهر به فلاح مصر حداً لا يصح أن يغفل ، ولأن كيان الدولة ومصيرها ، مرتبطان بكيان الفلاح ومصيره ، فإذا عملنا على تنمية دخله ، وزيادة رزقه ، فقد حللنا فى الواقع جميع مشاكله من غذاء وشراب وصحة ومسكن وكساء ، وبذلك نشيع الأمن والطمأنينة بين طبقات الشعب ، ولا عجب فمصدر كل شيء فى مصر هو الفلاح ، وعلى أكتافه تعيش جميع الطبقات ، وبفضل سواعده القوية يكون الإنتاج المصرى العام .

متوسط دخل الفدان : ولما كان متوسط دخل الفرد فى الأمة يعتبر المقياس الحساس لرخائها ورفاهيتها ؛ أو لضيقها وكربها ، لذلك آثرنا أن نضع تحت نظركم متوسط دخل الفلاح فى مصر .

فقد بلغ مجموع الدخل الأهلى فى سنة ١٩١٣ — ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ من الجنيهات . وكان عدد سكان مصر فى ذلك الوقت ١٣ مليوناً ، ومعنى ذلك أن ما كان يخص الفرد الواحد من الدخل هو ١٢ جنيهاً فى السنة ، وفى سنة ١٩٣٥ بلغ مجموع الدخل الأهلى ١٨٥,٠٠٠,٠٠٠ من الجنيهات ، وكان عدد السكان وقتئذ ١٥ ½ مليون نسمة ، وهذا معناه أن ما كان يخص الفرد الواحد لم يزد أيضاً على ١٢ جنيهاً فى السنة . فماذا يعمل هذا الدخل الضئيل ...

هذا الدخل اليسير يسفر عما يعانيه الفلاح المصرى من فقر هو سبب كل بلاء .

مقارنة بين عهد محمد على باشا وعهدنا الحالى فى المساحة المزروعة وفى عدد السكان : ومع ذلك فلماذا تروعنا هذه الحقيقة التى ينطق بها دخل الفلاح ، وهناك حقيقة أخرى أكثر ترويعاً وأشد خطراً — هى الموازنة بين مساحة الأراضى الصالحة للزراعة فى عهد المغفور له محمد على باشا — وعدد سكان مصر وقتئذ من جانب ، ومن جانب آخر ؛ بين مساحة الأراضى المزروعة فى عهدنا الشاهد وعدد سكان مصر حالا : ففى عهد محمد على الكبير بلغت مساحة الأراضى المزروعة أربعة ملايين من الأفدنة وكان عدد سكان مصر فى سنة ١٨٤٦ — ٤,٥٥٦,٤٣٩ من الأنفس . أما الآن وقد بلغ عدد السكان ستة عشر مليوناً تقريباً من الأنفس ، فإن ما يزرع هو ٥ ½ مليون فدان أعنى أن الذى استحدثت زراعته فى قرن : هو مليون ونصف

من الأراضى أو بمعنى آخر ، يقابل الزيادة الهائلة فى عدد السكان البالغة أحد عشر مليوناً ونصف من الأنفس زيادة ضئيلة جداً فى عدد الأراضى للزراعة قدرها مليون ونصف من الأفدنة ، فبينما بلغ عدد سكان مصر الآن ثلاثة أمثال السكان وقتئذ ، نرى أن الزيادة فى مساحة الأراضى لم تتعد ½ ٣٧ ٪ وليس هناك غبار من شك فى أن هذه الحقيقة تنذر بسوء المصائر وتستحث الاجتماعيين على التفكير فى علاجها عاجلا ، لما يخشى من مغبات وخيمة وعواقب جد خطيرة .

متوسط الانتاج الزراعى : ورب معترض يقول إن التحسينات التى طرأت أخيراً على وسائل الزراعة فى مصر ، واتجاه الأنظار إلى تنوع المحصولات وانتشار استخدام الأسمدة — كل هذه الاعتبارات قد زادت فى الإنتاج فى عهدنا الحالى عن العهد الماضى ، ورداً على ذلك نسوق الجدول التالى (نقلا عن النشرة الفنية رقم ١ وزارة المالية مصلحة عموم الإحصاء) .

الأرقام القياسية للإنتاج الزراعى وأسعار المحاصيل وإيراد الفدان

(١٩١٣ = ١٠٠)

السنة	متوسط الانتاج الزراعى	متوسط الأسعار	متوسط الايراد للفدان
١٩١٤	٨٩ر٦	١٠٠ر١	٦٧ر١
١٩١٥	٩٣ر١	١١٣ر٧	٩١ر٧
١٩١٦	٨٨ر٦	١٥٢ر٩	١٠٦ر٣
١٩١٧	٩٢ر٣	١٨٢ر٨	١٧٣ر٥
١٩١٨	٩٣ر١	١٨٣	١٦٦
١٩١٩	٨٩ر٩	٢٩٦ر٥	٢٩٤ر٨
١٩٢٠	٩٠ر٦	٢١٠ر٢	١٦٢ر٤
١٩٢١	٨٨ر٥	١٥٢ر٧	١١٩ر١
١٩٢٢	٨٥ر٤	١٤٥ر٥	١٣٠ر٥
١٩٢٣	٨٩ر٥	١٣٧ر٨	١٤٧ر٦
١٩٢٤	٩١ر٦	١٦٥ر٥	١٧٩ر٢
١٩٢٥	٩٣	١٥١ر١	١٥٢ر١
١٩٢٦	٩١ر٩	١٢٣ر٩	١١٤ر٦
١٩٢٧	٩٤ر٧	١٢٢ر٧	١٢٣ر٣
١٩٢٨	٩١	١٢٥ر٢	١٢٩ر٦
١٩٢٩	٩٧ر٧	١٠٤ر٤	١١٠ر٥
١٩٣٠	٩٢ر٣	١٠١ر٣	٨٤
١٩٣١	٩١ر٥	١١٠ر٢	٧٢ر٢
١٩٣٢	٩٧ر٣	٧٢ر٤	٦٦ر١

فيكون متوسط الإنتاج الزراعى فى عشرين عاماً لم يزد إلا زيادة قليلة . أما متوسط الأسعار فقد انخفض كثيراً ، وكذلك قد انخفض متوسط الإيراد للفدان فى سنة ١٩٣٢ عنه منذ عشرين عاماً .

عدد المشتغلين فى مصر بالصناعة : هذا وقد يتسرب إلى الظن أن الصناعات المحلية قد شغلت جزءاً كبيراً من عدد السكان ، ولكن الحقيقة أن عدد سكان مصر الذين يشتغلون بالصناعة هم — كما ورد فى إحصاء سنة ١٩٣٧ — ٦٠٩٫٧٣٣ بين ذكور وإناث ، وهذا العدد القليل بالنسبة لعدد السكان العام ، لم يخفف الضغط عن الزراعة ، حتى ضاقت الزراعة بما رحبت فى وجه المشتغلين بها ، وأصبحت تئن من كثرة عددهم فانخفضت الأجور تبعاً لذلك — مما سنراه مفصلا فيما بعد .

عدد سكان مصر يثب وثبات واسعة : ننتقل إلى نقطة أخرى ، وهى أن عدد سكان مصر يثب وثبات واسعة نحو الزيادة والنمو ، فى حين أن ما يستصلح من الأراضى البور يتقدم ببطء ظاهر ، وأنه كان من الواجب التأهب لهذه الظاهرة قبل وقوعها ، والاستعداد لها قبل استفحالها ، فإن نظرة واحدة إلى الإحصاءات فى عدد السكان تبين مدى التدرج فى الزيادة تدرجاً مضطرداً ، فقد كان عدد السكان فى سنة ١٩١٧ — ١٢٫٧١٨٫٢٥٥ فأصبح فى سنة ١٩٣٧ — أى بعد عشرين عاماً — ١٥٫٩١١٫٥٢٥ نسمة ، أى أنه زاد فى هذه الفترة الوجيزة من عمر الزمان بنسبة خمس وعشرين فى المائة ، وقد كانت الزيادة مطردة فى المدن وفى الأرياف جميعاً ، ولكن نسبتها فى المدن كانت أعلى من نسبتها فى الأرياف بصورة محسوسة ، تدعو إلى الاهتمام . لأن فى ذلك دليلا على أن الزراعة بعد أن ازدحمت بالمشتغلين بها ، أخذت الأرياف تلفظهم إلى المدن ، حيث يعيشون متعطلين متبطلين ، أو حيث يشتغلون فى أعمال حقيرة لا تتفق وقوتهم ، وتدر عليهم دخلا يسيراً ، وبذلك يكونون دائماً فى فاقة ومسغبة ، وكثيراً ما ينفرط عقد الأمن العام بسببهم ، وقد قفز عدد السكان فى المدن من ١٫٨٨٢٫٥٨١ نسمة إلى ٢٫٩٤٢٫٦٩٥ نسمة ، أى بنسبة ٥٦ فى المائة وهكذا نشأت معضلة اجتماعية بسبب هجرة الريف إلى المدن . أما الزيادة فى الأرياف فقد زادت من ١٠٫٨٣٥٫٦٦٦ نسمة إلى ١٢٫٩٦٨٫٨٣٠ نسمة أى بنسبة ١٩ فى المائة

سبب الهجرة إلى المدن : وقد يقال إن سبب الهجرة إلى المدن يرجع إلى تقدم الصناعة فى مصر ، وأن مصر قد قطعت فى مضمار التقدم والازدهار الصناعيين خطوات واسعة ، ولكن ليس هذا مطرداً فى كل المدن ، فصناعة الغزل والنسج مثلا التى أينعت وآتت ثمارها وبلغت شأواً بعيداً قد ضاعفت سكان المحلة الكبرى حقيقة ، وكذلك الحال فى بعض المراكز التى نمت فيها صناعات أخرى كصناعة السكر مثلا ، أما الزيادة الملحوظة الملموسة فى مدينتى القاهرة والإسكندرية ، والتى تظهر جلياً فى الجدول التالى ، فلا ريب فى أن سببها المباشر هو ضيق المساحات الزراعية فى القرى فى وجه الزراع الذين يتزايد عددهم على مرّ الأيام ، واكتظاظ هذه المساحات الزراعية بهم ، حتى انخفضت أجورهم ، وفشا الفقر فيهم . كما أن الإصلاحات العمرانية والتعليمية والصحية كانت من نصيب المدن ، فأصبحت الحياة فى القرية قاسية لا تحتمل .

	جملة السكان فى سنة ١٩١٧	جملة السكان فى سنة ١٩٢٧	جملة السكان فى سنة ١٩٣٧
القاهرة	٧٩٠٫٩٣٩	١٫٠٦٤٫٥٦٧	١٫٣١٢٫١٠٥
الإسكندرية	٤٤٤٫٦١٧	٥١٣٫٠٦٣	٦٨٥٫٧٤٩

وإذا أضفنا إلى ما تقدم ، أن مجموع الذين يعملون فى الصناعة فى جميع الدولة المصرية لا يزيد عن نصف مليون نسمة إلا قليلا ، تبينا خطر هجرة الريف إلى المدن ، وضرورة معالجتها .

ضرورة الاكثار من المساحات المزروعة : فالحالة إذاً تدعو إلى الإكثار من المساحات الصالحة للزراعة خصوصاً وأن مصر بلد زراعى منذ عشرات ألوف السنين ، وأن اتجاه نشاط المصريين صوب الزراعة ، طبيعة تلازمهم . فقد وجدوا فيها آباءهم ، ومرنوا عليها منذ نعومة أظفارهم ، وحبها ثابت فى قلوبهم ، وستبقى مصر بلداً زراعياً مهما تقدمت فى مضمار الصناعات والتجارة . فالحل الوحيد الذى نتغلب به على مشكلتنا التى نعالجها هو العمل على الاكثار من المساحات الخصبة ، لتعود إليها الأيدى المصرية

العاملة . فيسير النمو فى هذه المساحات الجديدة جنباً إلى جنب النمو فى عدد السكان ، ولا ريب فى أنه كلما امتد أفق المساحات الزراعيـة ، اتسعت أرزاق الذين يغشونها ويقبلون على زراعتها ، فينمو دخل الفلاح ويتسع تبعاً لذلك نطاق ثروتنا القومية ، ويجرى الإصلاح فى تربية الماشية ، وفى صناعة الألبان ، وغير ذلك مما يلازم الزراعة ويمضى قدماً مع تقدمها — وكل هـذه تعتبر عوامل قوية فى نمو الثروات وازدهار الاقتصاد فى مصر .

السياسة الإنشائية المائية : إن تفوق النسبة فى عدد السكان تفوقاً عظيماً عن نسبة المستصلح من الأراضى البور الجرداء ، قد أثار اهتمام الرأى العام وخصوصاً فى نصف القرن الأخـير ، فتقرر العمل على إصلاح كثير من الأراضى الموات ، وجعلها صالحة للاستنبات والاستثمار ، غير أن استصلاح الأراضى يتطلب توفر المياه ولذلك وضعت سياسة إنشائية مائيـة من جهة ، وسياسة أرضية من جهة أخرى ، وقد تم فعلا الشق الأول من هذه السياسة الإصلاحية العظيمة الشأن ، وهو سياسة توافر المياه وأنفق فى سبيل تنفيذها عشرات الملايين من الجنيهات ، أما تنفيذ الشق الثانى ، وهو الأصل الذى من أجل تحقيقه قد أنفقت ملايين الجنيهات ، فقد وقف جامداً ، ولم تزد مساحة الأراضى التى كان مقرراً إصلاحها بعـد توافر هذه الميـاه ، اللهم إلا زيادة ضئيلة لا يصح بأى حال قرنها بهـذه الملايين التى صرفت فى سبيلها والتى لم ينتفع منها غير البحر الأبيض المتوسط ، حيث يصب نهر النيل . . .

عدد الملاك الزراعيين : قلنا إن عدد السكان بلغ فى سـنة ١٩٣٧ — ١٥٫٩١١٫٥٢٥ نسمة . ونقول الآن إن الإحصاءات الدقيقة تدل أن عدد الملاك فى مصر ٢٫٤٤٦٫٠٠٠ ، وهم لا يزيدون عن ١٥ فى المائة من عـدد السكان ، فمصر التى تعتمد ثروتها على الزراعة ليس فيها غـير مليونى ونصـف مالك ، أما الباقون وقدرهم ١٣٫٤٦٥٫٥٢٥ فلا يملكون من المساحات الزراعية شروى نقير ، وهـذه حالة شاذة وخطيرة ، فكيف يزداد دخل الفلاحين ، أو على الأقل تزداد أجورهم ، وغير الملاك أغلبية ساحقة فى الأمة ، وهم يتهافتون على الملاك ، ويؤجرونهم نشاطهم وعملهم بأبخس الأثمـان ، ويعرضون أنفسهم عليهم بضاعة كاسدة ، وسلعة لا قيمة لها ، حتى هوت الأجور إلى الحضيض ، فأصبحت قروشاً قليلة جـداً ، يكد

من أجلها الفلاح ، ويشتغل من طلوع الشمس إلى غروبها ، وما قيمة هذه القروش القليلة وهى لا تكفيه مجرد التبلغ .. وإذا عز أحدهم نفسه عن العمل بهذا الأجر المنخفض ، أقبل عشرات ومئات غيره يرغبون فى العمل ، فالجوع الذى يتضورون منه ، يرغمهم على القبول . وهكذا كلما زاد العرض عن الطلب ، انخفضت الأجور ، وقلّ الدخل ، وخيم الفقر ، وعم الشقاء . هذا هو حال الأجراء والفعلة الزراعيين أما طبقة المستأجرين فليسوا بأسعد منهم حالا ، فإن قانون العرض والطلب نفسه يحدث هنا أثره ، فيكون إقبالهم الشديد على استئجار الأراضى سبباً فى رفع قيمتها عما يرجى لها من ريع ومحصول ، وهكذا يقدم رغم أنفه عوضاً عن التبطل والتعطل على صفقة خاسرة منذ بدايتها ، وكثيراً ما تكون هذه الصفقة سبباً فى فقدان ماشيته فى أداء المتأخر عليه من قيمة الإيجار .

ولو تأملنا طبقة الملاك أنفسهم لوجدنا عجباً ، فمن بين ٢ر٤٤٦ر٠٠٠ مالك يوجد ١٢ر٥١١ شخصاً يملكون ٢ر٣٠٤ر٧٦٠ أى نحو نصف الأراضى الزراعية — إذا استثنينا أملاك الحكومة — والباقون وقدرهم ٢ر٤٣٣ر٤٨٩ يملكون النصف الآخر من الأراضى الزراعية .

والأعجب من هذا وذاك أن يكون من بين هذا العدد الأخير من الملاك ١ر٧٨٠ر٠٠٠ يملكون مساحة تقل عن فدان لكل منهم ، وهذا توزيع يصرخ بالغبن وعدم الإنصاف فى توزيع المساحات المزروعة . وكان من الواجب أن نحتسب الملاك الذين يملكون أقل من فدان مع الأجراء والفعلة أو العملة لضآلة المساحات التى يملكونها ، وليس من العدل ولا من تقرير الواقع أن ننتظمهم فى سلك أصحاب الملكيات الصغيرة ، إذ ماذا يفعل ١ر٧٨٠ر٠٠٠ فى ٧٠٠ر٠٠٠ فدان — وهى مساحة الملكيات التى تقل عن فدان ، إن زيادة تكاليف إنتاج هذه المساحات النزرة اليسيرة إن لم تكن متعذرة فهى قليلة الجدوى وكثيرة المتاعب . وهل يكفى إيراد جزء من فدان أسرة مكونة من ٥ أشخاص وما يحتاجون إليه من ماشية .

هذا وإن هناك ملاكا عددهم ٥٦٨ر٠٠٠ يملكون من فدان إلى خمسة أفدنة وسنرى أنه كلما زادت المساحة المملوكة قل عدد الملاك ، فالملاك الذين يملكون من ٥ إلى ١٠ أفدنة هم ٨٦ر٠٠٠ والذين يملكون من ١٠ إلى ٢٠ فداناً هم ٣٩ر٠٠٠

والذين يملكون من ٢٠ إلى ٥٠ هم ٢٢٠٠٠ ، أما الذين يملكون أكثر من خمسين فداناً فعددهم ١٣٠٠٠

إن مجرد ذكر هذا الإحصاء يكفى للحكم على البواعث الحقيقية لما يعانيه الملايين من المصريين من الجوع والعرى والنأى عن قواعد الصحة ، وأن ظهور هذه الحقيقة لينادي بأعلى صوت أولى الأمر إلى المبادرة فوراً لمعالجة هذه الحالة فقد استعر الأوار ، وبلغ السيل الزبى ...

توزيع السكان على المناطق المزروعة : وما دام الحديث قد تدرج بنا إلى ذكر هذه الإحصاءات « والحديث ذو شجون » فيجب ألا نترك هذه النقطة حتى نطرق باباً آخر ، هو كيفية توزيع السكان أنفسهم على المناطق المزروعة ، وهنا سنرى حقيقة أمرّ وعجباً أشد .

خذ مثلا إقليم مديرية المنوفية التى تبلغ مساحة أراضيها ٣٥٠٫٠٠٠ فدان مع أن عدد سكانها يبلغ ١٫٢٠٠٫٠٠٠ نسمة ، أى أن نسبة الأشخاص إلى الأرض كنسبة ٣ إلى ١ تقريباً ، أو بطريق أوضح لكل ثلاثة أشخاص فدان واحد ، على حين تصبح هذه النسبة فى شمال الدلتا ٢٥ فداناً للشخص الواحد .

وليس يخفى ما يشتمل عليه الاختلال الظاهر فى توزيع السكان على المناطق المزروعة من أضرار اجتماعية واقتصادية لا يستهان بها ، ففى الحالة الأولى حيث يكتظ الإقليم بالسكان يكون النتاج الزراعى غير كاف لغذاء الإنسان ولا لغذاء الماشية ، ولا نعجب إذا ساءت حالهم ، فأغراهم العوز والفقر إلى الفساد والإجرام ، والعبث بالأمن العام ؛ وفى الحالة الثانية تفتقر الأرض إلى الأيدى العاملة فلا يجدونها إلا بطريق الترحيل فتتضاعف أجورهم ، وتزداد مصروفات الإنتاج وينعدم التوازن والتوافق فى المحصول الواحد تباعاً لتكاثر السكان أو قلتهم فى الأقاليم .

. . .

هذا هو عرض إجمالى لما عليه الفلاح الذى يعيش فى مصر ، المشهورة بجودة تربتها ، وحسن موقعها ، وعظيم خيراتها ، وبنيلها الذى يخترق أرضها ، فيصلح تربتها ، ويزيد فى خصبها ، ويجدد فى ثروتها ، ويلطف فى مناخها ، مع أن الفلاح فى غير مصر يعيش سعيداً على الرغم من قسوة الطبيعة ورداءة الجو .

اقتراحات للعلاج : مرت مشكلة فلاحنا على كثير من الممالك ، وقد تضافرت شعوباً وحكومات على حلها ، لإسعاد فلاحيها والترفيه عنهم ، بجعلهم ملاكا لمساحات من الأرض تسد غلتها حاجتهم .

ففى رومانيا مثلا ، كان الفلاح لا يملك إلا حق الانتفاع ، ما دام يؤدى العشر من محصوله إلى الخزانة ، ولكن عمل المصلحون على رفع حياته من الوجهة الاجتماعية بإعطائه ملكيات صغيرة ، وذلك بفضل قوانين الإصلاح الزراعى التى قضت بانتزاع بعض الملكيات ، وإعطائها لصغار الفلاحين ، فاستقر حالهم وأصبحوا مسؤولين عن مستقبل الإنتاج الزراعى ، وسعد الفلاح الرومانى فى مأكله وملبسه ومشربه ، وجميع مظاهر معيشته — بعد أن كان يعتبر جزءاً من ملكية الأراضى مثله كالماشية وآلات الحرث والحصاد — وقد نحت إسبانيا هذا النحو أيضاً فلم تجد بداً من رفع حالة الفلاح عن طريق تمليكه مساحات للزراعة .

فإذا أردنا للفلاح المصرى خيراً فعلينا أن نبدأ بالإكثار من الملكيات الصغيرة فإن المالك الصغير أخدم لحقله ، وأمهر فى استغلاله من المالك الكبير ، ولا أريد بقولى هذا أن أنتقص من ملكيات كبار الملاك ، فهى بحكم قانون التوريث الشرعى تستحيل إلى ملكيات صغيرة ، إنما أقصد توزيع ما يلى : —

١ — توزيع الأراضى الحكومية ما عدا ما يلزم لعملية الإكثار أو حقول التجارب ، ويكون توزيعها على ملكيات صغيرة ولصغار الفلاحين .

٢ — توزيع الأراضى البور التى تملكها الحكومة فى شمال الدلتا ، وهى التى أعدت لها طرق الصرف والرى العامة ويكون توزيعها بعد إتمام إصلاحها .

٣ — توزيع الأطيان التى تنزع ملكياتها فى المحاكم ، على أن تكف الحكومة عن التدخل غير المشروع بين الدائنين والملاك . وبهذه المناسبة نقول إن تدخل الحكومات المتعاقبة فى وقف البيوع الجبرية ، بدعوى صيانة الثروة العقارية سياسية خاطئة ، وقد أساءت إلى حركة التعامل العامة بين المالك وأصحاب رؤوس الأموال . فحبسوها عن الاستغلال ، وقد بلغ ما أنفق فى هذا السبيل نحو ١٤ مليون جنيه وكان الواجب أن يصرف هذا المبلغ فى المشروعات العامة ، لا أن يصرف على من

ساءت حالهم وعجزوا عن الأداء ، حتى بعد التسويات الكثيرة التى منحتهم آجالا واسعة وأقساطاً تتفق وموارد أطيانهم لو عملوا مخلصين للأداء ، ولكن تواكلهم واتكالهم على تدخل الحكومة من آن لآخر جعلهم يتهاونون فيما عليهم من التزامات وتعهدات ؛ حتى ضاعت الثقة المالية .

ولما كانت الأراضى تضعف وتقوى كالإنسان ، إن تملكها قوى أثمرت وأينعت ، وإن تملكها هزيل ضعفت وأمسكت . فإن من مصلحة الإنتاج الزراعى أن تكون الأطيان فى أيدى الأقوياء الأوفياء لا فى أيدى المرهقين المسرفين ، ولو خشيت الحكومة من جراء نزع الملكيات وتسربها إلى أيد غير مصرية فما عليها إلا أن تسن القوانين لحماية الملكيات وإبقائها فى أيدى المصريين أسوة بما هو متبع فى الخارج .

٤ — توزيع جميع أطيان الحكومة البور الموجودة فى شمال الدلتا بعد إصلاحها وعمل اللازم لتوفر طرق الصرف والرى العام بها وتبلغ مساحة هذه الأطيان ١٫١٠٠٫٠٠٠ فدان .

٥ — النظر فى الملكيات الصغيرة التى تقل عن فدان وتبلغ نحو ٧٠٠٠٠٠ فدان كما ذكرنا آنفاً على أن يستعيضوا بدلها ملكيات لا تقل عن خمسة أفدنة .

٦ — على الحكومة أن تعمل من الآن على الاستفادة من مياه فيضان النيل الذى لا يؤخذ منه للزراعة إلا ٢٨٪ أما الباقى فيتسرب إلى البحر الأبيض المتوسط بما يشتمل عليه من طمى وغرين ، وهناك مساحة واسعة ومنبسطة تقع غرب ترعة النوبارية وتبلغ نحو ٩٨٠٠٠٠ فدان ، وهى تبدأ من إقليم الجيزة ، وتنتهى شمالا إلى البحر الأبيض المتوسط ، ولو عملت الحكومة على تقسيم هذه المنطقة إلى حياض ، ورسبت فيها طمى هذه المياه مدة الفيضان ، لأعدت للمستقبل (البعيد أو القريب) مساحة واسعة توزعها بعد إصلاحها على صغار المزارعين .

٧ — النظر فى أطيان الوقف الأهلى بعد انقراض الطبقة الثانية ، أى بعد أن تصبح حالة المستحقين لهذه الأوقاف كحالة صغار الملاك الذين تقل ملكيتهم عن الفدان والذين ألمعنا إليهم سالفاً مما فيه الكفاية .

٨ — إشاعة التعاون بين صغار الملاك ، فقد أصبح التعاون من ضروريات الزراعة الصغيرة ، ولا شيء أصلح لنموها ، وأضمن لبقائها من الاستمساك بعروته والعمل على انبثاثه ، ونسوق الجدول التالى عن الجمعيات التعاونية فى مصر .

السنة	عدد الجمعيات التعاونية فى نهاية العام
من أكتوبر سنة ١٩٣١ لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢	٥٥٩
١٩٣٣	٥٨٧
١٩٣٤	٦٤٣
١٩٣٥	٧٠٣
١٩٣٦	٧٤١
١٩٣٧	٧٦٢
١٩٣٨	٧٨٠
١٩٣٩	٧٩٥
١٩٤٠	٨٢٢

فهل يليق بكرامة مصر الزراعية أن يكون هذا مدى تقدم النقابات الزراعية فيها فيكون عدد ما أنشىء من النقابات من أكتوبر سنة ١٩٣١ لغاية سنة ١٩٤٠ هو ٢٦٣ نقابة .

برنامج قومى : هذه الاقتراحات التى أدلينا بها لعلاج مشكلة الفلاح ، هى فى الواقع برنامج قومى إنشائى بنائى شامل ومتصل الحلقات ؛ فلا يصح أن يبدأ فيها من ناحية وتهمل النواحى الأخرى ، وإن الحالة السيئة التى وصل إليها ثمانون فى المائة من سكان مصر لتطالب أن يكون تنفيذ هذا البرنامج سريعاً وعاجلا ، ليكون تأثيره أكيداً وقريباً .

تدبير الوسائل اللازمة للتنفيذ العاجل : والواجب القومى يناشد الحكومات على بدل كل مرتخص وغال فى سبيل تنفيذ هذا البرنامج القومى وستجد خزانة الدولة العامة فيه مورداً عذباً بفضل الضرائب التى ستجبى على ما يستصلح من الأراضى .

أما الأموال اللازمة للقيام به فيمكن الاستعانة بأموال الاحتياطى العام ، وقد جمع هذا الاحتياطى فى الغالب من إرجاء كثير من المشروعات التى أريد بها الترفيه عن الفلاح ، والعدل يقضى بصرفها من أجله ومن أجل تقدمه وإسعاده ؛ وكذلك يمكن اللجوء إلى شركات زراعية موثوق بخبرتها العلمية على أن تساهم الحكومة فى هذه الشركات بما لا يقل عن ٥١ ٪ من رأس المال حتى تخولها حق الإشراف على الإصلاح وتوزيع الأراضى على صغار المزارعين بأرباح تكون معتدلة جداً ومعقولة ، وكذلك يمكن عمل قروض أهلية ، ولا شك فى أن الإقبال عليها سيكون كفيلا بتغطيتها فى وقت قصير ، ويمكن الحكومة أن تلجأ فى تنفيذ هذا البرنامج العظيم إلى جميع هذه الحلول كلها مجتمعة لتدبير المال اللازم ، حتى يكون النجاح مكفولا ، والنتيجة دانية القطوف ، وقريبة المنال .

كلمة ختامية : وأخيراً فقد أوضحت الحق فى صراحة المؤمن بصدق ما يعرض ، وسفور وجه المصلحة العامة فيما يلتمس — واثقاً أن رجالات مصر مهما كانت ألوانهم السياسية ، ونزعاتهم الحزبية ، سيشملون هذا البرنامج بعناية وحرص ، يكون رائدهما نكران الذات والتضحية فى سبيل الله وخدمة الوطن ، وليكن لنا من أعمال جلالة فاروقنا الأول الخيرية الإصلاحية ، وأغراضه التقويمية التهذيبية فى خدمة مصر مثلا وأسوة وإماماً وقدوة .

وتفضلوا حضراتكم بقبول الشكر على تلبيتكم الدعوة وتشريفكم بالحضور .

كما أنى أقدم جزيل الشكر للجامعة الأمريكية ومديرها وأساتذتها وجميع موظفيها على دعوتى لإلقاء هذه المحاضرة ؟